

## أنواع الطلاق بحسب الألفاظ ومدى تأثيرها في إيقاعه

### أ . د . سعاد سطحي\*

إن للألفاظ تأثيراً بالغاً في نفاذ الطلاق في الفقه الإسلامي ، ولذا يجد المتأمل لكتب الفقهاء الاهتمام الكبير بها ، صريحها وكنائنها وما جرى مجرى أحدهما ، وهذا لكونها من أسباب تقويض أركان وقواعد الأسرة ، ولخطورة ما يترتب عنها من أحكام قد تقصف بصيرورة الأسرة وديمومتها ارتأينا معالجتها في هذا المقال من خلال النقاط الآتية :

### أولاً : الطلاق الصريح

هو الطلاق الذي يكون بلفظ لا يستعمل إلا في الدلالة على الطلاق ، إذ عندما يتلفظ به ، يفهم منه مباشرة بأن الزوج قد طلق زوجته مثل استعمال الألفاظ المشتقة من الطلاق كطالق ومطلقة وطلقتك . فاللفظ الصريح ظاهر المراد ، مكشوف المعنى عند السامع ونقول : صرح فلان بالأمر أي كشفه وأوضحه .

فإذا تلفظ الزوج باللفظ الصريح لزمه الطلاق ، ولو ادعى بأنه لا يقصد ذلك ، إلا إذا كانت هناك قرينة تصدق دعواه ، مثل أن تطلب منه وهي مقيدة ، أن يفك وثاقها ، فيفعل ويقول لها : أنت طالق ، فإذا ادعى بأنه لا يقصد الطلاق ، صدق في ذلك لوجود قرينة تصدق دعواه ، فلا يقع الطلاق (1) .

و ذكر الحنفية (2) بأن اللفظ الصريح ظاهر المراد ، فهو لا يستعمل إلا في الطلاق فلا يحتاج إلى نية ، لأن النية عملها في تعيين المبهم ، ولا إيهام في اللفظ الصريح فالمولى عز وجل شرع الطلاق من غير شرط النية .

و لكن لو قال أنت مُطلقة لا يقع طلاقه إلا بالنية ، لأنه لفظ غير متعارف عليه فلا يعتبر صريحاً وألحق الشافعية (3) والحنابلة (4) لفظ التسريح والفراق بلفظ الطلاق فالطلاق الصريح عندهم هو الذي يكون بكلمة الطلاق والفراق

\* كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بقسنطينة .

(1) بدائع الصنائع 211/4 ، الهداية 252/1 ، التلحين 323/1 ، الإشراف 743/2 ، بداية المجتهد 86/2 ، التاج

والإكليل لمختصر خليل 53/4 - 54 ، الأم 259/5 ، التنبية 174 ، المغني 263/8 ، المحرر ، 53/2 .

(2) بدائع الصنائع 211/4 ، الهداية 252/1 .

(3) الأم 259/5 ، التنبية 174 .

(4) المغني 263/8 ، المحرر 53/2 .

والسراح ، لأن المولى عز وجل ذكر الطلاق في كتابه بهذه الأسماء حيث قال : ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ . . . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق : 1 - 2] . وقال أيضا : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْتَعْنَنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَا حَمِيلًا﴾ [الأحزاب : 28] .

فمن خاطب زوجته فأفرد لها اسما من هذه الأسماء ، فقال : أنت طالق أو فارقتك ، أو سرحتك لزمه الطلاق . أما لو وصل كلامه فقال : قد فارقتك إلى المسجد ، أو قد طلقتك من عقالك ونحو ذلك لم يلزمه الطلاق (1) .

و رد عليهم بأن لفظ السراح والفراق يستعمل في غير الطلاق فيقال : سرحت إبلي وفارقت صديقي ، فكان كناية لا صريحا ، فيفتقر إلى النية (2) .

بينما ذهب الظاهرية إلى أن الطلاق لا يقع إلا بأحد هذه الألفاظ الثلاثة الطلاق أو السراح أو الفراق إذا نوى بذلك الطلاق ، أما إذا قال : «لم أنو الطلاق» ، صدق في الفتوى ولم يصدق في القضاء (3) .

### ثانيا : الطلاق الكنائي

هو الطلاق الذي يستعمل فيه لفظ يحتمل الطلاق ومعنى آخر غيره ، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكناية تحتاج إلى نية لإيقاع الطلاق وذهب الحنفية (4) والحنابلة (5) إلى أنه إذا تلفظ الزوج بلفظ كنائي و كان في حالة شجار مع زوجته أي في حالة خصومة أو في حال مذاكرة الطلاق ، يقع طلاقه لأن دلالة الحال تقوم مقام النية .

و ألفاظ الكناية مثل : أنت برية ، اذهبي إلى أهلك ، اعتدي .

و ذكر الشافعية بأن ألفاظ الكناية هي : أنت بائن ، بته ، الحقي بأهلك ، وحبلك على غاربك (6) .

و قسم فقهاء المالكية (7) الكناية إلى ظاهرة وأخرى محتملة .

(1) الأم 259/5 .

(2) بدائع الصنائع 234/4 .

(3) المحلى 185/10 .

(4) بدائع الصنائع 248/4 .

(5) المغني 284/8 .

(6) الأم 259/5 ، التنبيه 174 .

(7) القوانين الفقهية 223 .

**فالكناية الظاهرة :**

هي التي جرت العادة أن يطلق بها في الشرع أو اللغة كالتسريح والفراق وقوله :  
حبلك على غاربك ، أنت حرة وبائن ، بته ، خلية وما أشبه ذلك من الألفاظ التي تعد كناية  
ظاهرة في عرف الناس ، فحكمها كحكم الصريح .

**والكناية المحتملة :**

مثل الحقيقي بأهلك ، اذهبي ، انصرفي ، وابعدني عني ، وما أشبه ذلك فهذا  
يرجع فيه إلى النية ، فإذا نوى بذلك الطلاق وقع وإذا لم ينو لم يقع .  
أما ما عدا ذلك من ألفاظ الكناية والصريح : التي لا تدل على الطلاق ، فإذا  
تلفظ بها ونوى بذلك الطلاق لزمه على المشهور عند المالكية ، وإن لم يرد له لم  
يلزمه (1) .

وذكر الشافعية بأنه لا يقع بهذه الألفاظ طلاق ولو نوى ذلك ، لأنها ليست  
من كنيات الطلاق التي تفتقر إلى نية (2) .

بعد عرضنا لما قيل في هذه المسألة ، فإننا نقول بأنه في دلالة الألفاظ  
يرجع إلى أعراف الناس ، فهناك ألفاظ ذكرها الفقهاء أصبحت غير مستعملة أصلاً  
وذكرها يثير الاستغراب . وذكر الإمام القرافي بأن صريح الطلاق قد يهجر فيصير  
كناية ، وقد تشتهر الكناية فتصير كالصريح (3) .

و نختتم ذلك بكلام الإمام ابن القيم حيث قال : « وتقسيم الألفاظ إلى صريح  
وكناية وإن كان تقسيماً صحيحاً في أصل الوضع ، لكن يختلف باختلاف  
الأشخاص والأزمنة والأمكنة ، فليس حكماً ثابتاً للفظ لذاته ، فرب لفظ صريح عند  
قوم كناية عند آخرين ، أو صريح في زمان أو مكان ، كناية في غير ذلك الزمان  
والمكان » (4) .

**ثالثاً : الطلاق بلفظ التحريم**

اختلف الفقهاء في مسألة قول الرجل لزوجته : « أنت علي حرام » وتفرعت  
مذاهبهم في ذلك إلى الآتي :

**المذهب الأول :**

ذهب المالكية إلى أن لفظ الحرام يعد من الكنيات الظاهرة التي يلزم بها

- (1) الإشراف 743/2 ، التلقين 323 - 325 . القوانين الفقهية 222 - 223 ، مواهب الجليل 58/4 .  
(2) التنبيه 175 .  
(3) الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام 7 - 14 .  
(4) زاد المعاد 81/4 .

الطلاق دون نية ، ويفرق فقط بين المدخول بها ، وغير المدخول بها ، فيلزم به الطلاق ثلاثا في حق المدخول بها ، سواء نوى واحدة أو أكثر أما غير المدخول بها فإن قاله في حقها ، ولم ينو عددا لزمه الثلاث ، وأما إذا نوى عددا لزمه ما نواه ، سواء أكان المنوي واحدة ، أو أكثر (1) .

#### المذهب الثاني :

أن من حرم زوجته عليه كفارة يمين وبذلك قال الشافعية (2) ، وأحمد في إحدى الروايات عنه (3) ، وممن سبقهم لذلك أبو بكر الصديق ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، والسيدة عائشة رضي الله عنهم (4) .

#### ودليلهم في ذلك :

ما رواه سعيد بن جبيرة قال : جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : « إني جعلت امرأتي علي حراما » ، قال : « كذبت ، ليست عليك بحرام » ، ثم تلا : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحریم : 1 - 2] .

وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أن عائشة وحفصة زوجتا رسول الله ﷺ كانتا متحابتين فذهبت حفصة إلى أبيها فتحدثت عنده ، فأرسل النبي ﷺ إلى جاريتها فطلت معه في بيت حفصة ، وكان اليوم الذي يأتي فيه عائشة فرجعت حفصة فوجدتهما في بيتها ، فجعلت تنتظر خروجها وغارت غيرة شديدة فأخرج رسول الله ﷺ جاريتها ودخلت حفصة فقالت : قد رأيت من كان عندك والله لقد ستنتني فقال النبي ﷺ : « والله لأرضينك فإني مسرٌ إليك سرا فاحفظيه » ، قالت : ما هو ؟ قال : « إني أشهدك أن سررتي هذه علي حرام رضا لك » وكانت حفصة وعائشة تظاهران على نساء النبي ﷺ فانطلقت حفصة إلى عائشة فأسرت إليها أن ابشري أن النبي ﷺ قد حرم عليه فتاته ، فلما أخبرت بسر النبي ﷺ أظهر الله عز وجل النبي ﷺ عليه فأنزل الله على رسوله لما تظاهرتا عليه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ . . . وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (5) .

وجه الاستدلال : وجبت الكفارة في الآية ، وذلك بسبب تحريمه لمارية ،

(1) شرح الزرقاني لمختصر خليل 103/4 ، أسهل المدارك 143/2 ، بداية المجتهد 77/2 ، الخرشني على خليل 43/2 .

(2) المذهب 83/2 ، المجموع 112/17 .

(3) المغني 303/8 .

(4) المحلى 302/9 ، المجموع 116/17 .

(5) جامع البيان 101/28 .

فقسنا الحرّة عليها لأنها في معناها في تحليل البضع وتحريمه (1).

**قال النووي:** «خبر سعيد بن جبير ثبت في صحيح البخاري (2) أنه سمع ابن عباس يقول: «إذا حرم امرأته فليس بشيء، لكم في رسول الله أسوة حسنة» (3).

#### المذهب الثالث:

أن من قال لزوجته هي عليه حرام كان ذلك ظهاراً، وهو المنقول عن أحمد في رواية ثانية عنه، والمشهور في المذهب، وبه قطع الخرقى (4).

#### ودليلهم في ذلك ما يأتي: (5)

- 1 ما رواه الأثرم بإسناده عن ابن عباس في الحرام أنه تحرير رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً.
- 2 - إنه تحريم من غير طلاق، فوجب به كفارة الظهار، كما لو قال: أنت علي حرام أو كظهر أمي.

#### المذهب الرابع:

أن من قال لزوجته هي عليه حرام فإن هذا اللفظ من ألفاظ الكنايات التي يقع الطلاق بها شريطة أن تقترن بأحد ثلاثة أشياء وهي النية أو الغضب، أو الطلاق.

قال الميداني: «الطلاق على ضربين صريح وكناية... الضرب الثاني: الكنايات، ولا يقع بها الطلاق إلا بنية، أو دلالة الحال... فإن لم تكن له نية لم يقع بهذه الألفاظ طلاق إلا أن يكونا في مذاكرة الطلاق» (6).

ولفظ الحرام من ألفاظ الكنايات التي يقع بها الطلاق بائناً، وهي على ضربين منها ثلاثة ألفاظ يقع بها الطلاق رجعيًا، وهي قول الزوج: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة، أما بقية الكنايات إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وإن نوى بها ثلاثاً كانت ثلاثاً، وإن نوى بها اثنين كانت واحدة وهذا مثل قوله: أنت بائن، وبنة وخليّة وبتلة وحرام، وحبلك على غاربك، والحققي

(1) المذهب 83/2.

(2) الجامع الصحيح، كتاب الطلاق، باب: ﴿لم تحرم ما أحلّ الله لك﴾ 166/6.

(3) المجموع 112/17.

(4) الإنصاف 486/8، المغني 303/8، أعلام الموقعين 68/3.

(5) المغني 303/8، أعلام الموقعين 68/3.

(6) اللباب 42/3 - 43.

بأهلك ، وبرية (1).

#### المذهب الخامس :

التوقف ، وإليه ذهب الشعبي حيث قال : « يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح زوجا غيره ، ولا والله ما قال ذلك علي ، إنما قال علي : « ما أنا بمحلها ولا محرما عليك ، إن شئت فتقدم ، وإن شئت فتأخر » (2) .

#### المذهب السادس :

لا يجب فيها شيء ، وبه قال أبو سلمة بن عبد الرحمن ومسروق (3) .

#### المذهب السابع :

من قال لزوجته هي عليه حرام ولم ينو شيئا . ، أو نوى واحدة فهي واحدة في كلا الأمرين ، وإن نوى اثنتين ، فهي اثنتان ، وإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وبه قال إبراهيم النخعي (4) .

#### المذهب الثامن :

من قال لزوجته هي عليه حرام يرجع لنيته ، فإن نوى واحدة فهي واحدة وإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وإن نوى يمينا فهي يمين ، وإن لم ينو شيئا فهي كذبة ، وبه قال سفیان الثوري (5) ، وحكاها النخعي عن أصحابه ، وحجة هذا القول أن اللفظ يحتمل لما نواه في ذلك ، فيتبع نيته (6) .

#### المذهب التاسع : (7)

أنها بذلك حرام عليه ، ولم يذكر أصحابه طلاقا ، وقد صح هذا عن علي بن أبي طالب في أحد الأقوال الواردة عنه ، وكذا عن أبي هريرة والحسن ، وخلاس بن عمرو ، وجابر بن زيد ، وقتادة حيث أمروا باجتنابها فقط ولم يزيديا على ذلك وحجة هذا القول أن اللفظ اقتضى التحريم ولم يتعرض لعدد الطلاق ، فحرمت عليه بمقتضى تحريمه .

#### المذهب العاشر :

من قال لامرأته هي عليه حرام ، فهو لغو ، إذ التحريم ليس بشيء لا في

(1) المصدر نفسه ، وراجع : المبسوط 70/6 ، وبدائع الصنائع 106/3 - 107 .

(2) المحلى 303/9 ، أعلام الموقعين 67/3 .

(3) المجموع 111/17 .

(4) المحلى 302/9 ، المجموع 111/17 .

(5) المجموع 111/17 ، أعلام الموقعين 67/3 .

(6) أعلام الموقعين 67/3 .

(7) المحلى 302/9 ، المجموع 111/17 ، أعلام الموقعين 66/3 .

الزوجة، ولا في غيرها، ولا يقع به طلاق أصلا، ولا إيلاء ولاظهار، ولا تحريم، ولا يجب في ذلك كفارة أصلا، وهو أحد قولي المالكية اختاره أصبغ بن الفرج (1) وبه قال الظاهرية (2).

**ودليلهم فيما ذهبوا إليه ما يأتي :**

- 1 - عن سعد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول : « إذا حرّم امرأته ليس بشيء ، لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة » .
- 2 - كما استدلوا بأقوال بعض السلف ، والتي منها : (3)
- أ - قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : « ما أبالي حرمتها ، أو حرمت ماء النهر » .

- ب - قول مسروق : « ما أبالي حرمت امرأتي أو تصعت من ثريد » .
- ج - وعن الشعبي أنه قال في تحريم المرأة : « لهي أهون علي من نعلي » .
- د - وعن قتادة أن رجلا جعل امرأته عليه حراما ، فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميري ، فقال له حميد : « قال عز وجل : ﴿ فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ﴾ [الشرح : 7 - 8] ، وأنت رجل تلعب ، فاذهب فالعب .

### رابعاً : ما يقوم مقام اللفظ في الطلاق

#### أ . الطلاق بالإشارة :

اتفق الفقهاء (4) على وقوع الطلاق بالإشارة المفهومة من الأخرس ، لأنها تقوم مقام العبارة دفعا للحاجة . وذكر الحنفية بأنه إذا كان الشخص يحسن الكتابة فلا يقع طلاقه إلا بها ولا تقبل إشارته ، لأن الكتابة أكثر دلالة من الإشارة وذكر جمهور الفقهاء كذلك بأنه إذا كان الشخص قادرا على الكلام لم يصح طلاقه بالإشارة ، لأنها ليست بطلاق فهو غير مضطر إليها .

أما فقهاء المالكية فقد اعتبروا طلاق غير الأخرس بالإشارة كناية تحتاج إلى نية و يقع الطلاق بها . وفي ذلك يقول الإمام ابن جزير : « الأخرس بالطلاق يعتبر كالصريح و غيره تدخل في إطار الكناية » (5) .

(1) أعلام الموقعين 65/3 .

(2) المحلى 303/9 .

(3) المحلى 303/9 ، أعلام الموقعين 65/3 - 66 .

(4) الهداية 1/ 251 ، شرح فتح القدير 3 / 492 ، البدائع 4 / 215 القوانين الفقهية 224 . شرح منح الجليل 2/

236 المهذب 2/ 83 المغني 411/8 .

(5) القوانين الفقهية 224 .

**ب. الطلاق بالكتابة :**

اتفق الفقهاء<sup>(1)</sup> على وقوع الطلاق بالكتابة لأنها تقوم مقام اللفظ بشرط اقترانها بالنية . لأنه ربما يكتب ذلك قاصداً الطلاق ، وربما تكون نيته تحسين الخط فقط دون قصد إيقاع الطلاق .

وذكر الحنفية والحنابلة بأنه إذا كتب الشخص على الماء أو الهواء أو بأصبعه على وسادة فلا يقع ولو نوى الطلاق ، لأن الكتابة هنا غير مستبينة فتلحق بالعدم<sup>(2)</sup> .

وذكر الشافعية كذلك في قول لهم بأن الطلاق بالكتابة لا يقع إلا في حق الغائب أما الحاضر فلا يقع طلاقه إلا بالقول<sup>(3)</sup> .

إن للألفاظ تأثيرها البالغ في نفاذ الطلاق وعدمه ، ولذا وجب الاحتياط في التلفظ بها ، لكي لا تقوض أركان الأسرة من القواعد ، ويسهم المسلم في تخريب بيته بيده .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**قائمة المصادر والمراجع:**

- |  |                                    |
|--|------------------------------------|
| 1/ الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام، للقرافي . | 14/ زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية. |
| 2/ أسهل المدارك ، للكشناوي .                     | 15/ شرح الزرقاني لمختصر خليل .     |
| 3/ الإشراف ، للقاضي عبد الوهاب البغدادي.         | 16/ شرح منح الجليل للشيخ علبش .    |
| 4/ أعلام الموقعين ، لابن قيم الجوزية.            | 17/ القوانين الفقهية ، لابن جزي.   |
| 5/ الأم ، للإمام الشافعي.                        | 18/ اللباب ، للمباني .             |
| 6/ الإنصاف ، للمرداوي.                           | 19/ المبسوط ، للسرخسي .            |
| 7/ بداية المجتهد ، لابن رشد القرطبي.             | 20/ المجموع شرح المهذب ، للنووي .  |
| 8/ بدائع الصنائع ، للكاساني الحنفي.              | 21/ المحلى لابن حزم.               |
| 9/ التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق.           | 22/ المغني ، لابن قدامة.           |
| 10/ التلقين ، للجلاب.                            | 23/ المهذب ، للشيرازي .            |
| 11/ جامع البيان ، للطبري .                       | 24/ مواهب الجليل ، للحطاب.         |
| 12/ الجامع الصحيح ، للبخاري.                     | 25/ الهداية للمرغيناني مع شرحها    |
| 13/ الخرشبي على خليل.                            | فتح القدير لابن الهمام.            |

(1) بدائع الصنائع 215/4 و239 ، القوانين الفقهية 224 ، التلقين 325/1 ، شرح منح الجليل 237/2 المهذب 83/2 ، المغني 412 - 413 .

(2) بدائع الصنائع 239/4 - 240 ، المغني 413/8 .

(3) المهذب 83/2 .